



مركز رواق بغداد  
REWAQ BAGHDAD CENTER

تقدير موقف | تموز 2022,25

في كردستان .. الانتخابات هل هي وسيلة ممكنة للتغيير ؟ تأجيلات متكررة وتراجع في التصويت

الباحث والصحفي سامان نوح



في أكثر من ملف سياسي واقتصادي وإداري، تظهر خلافات الحزبين الكرديين الحاكمين في إقليم كردستان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، لكن الخلاف يتلشى في قضية تأجيل انتخابات برلمان كردستان المؤلف من (111) مقعدًا والمقرر في الأول من تشرين الأول أكتوبر 2022.

عملياً بات ذلك الموعد مستحيل التحقق، ولا مشكلة لدى الحزبين في التأجيل فقد تعودا خلال 30 سنة من الحكم على تعطيل البرلمان لفترات أو تمديد عمله خارج المدد القانونيّة ومواعيد التفويض الشعبيّة، فالتأجيل متاح دائماً في ظلّ عدم وجود دستور ومع قوانين يتمّ تعديلها وتغييرها وفق المصالح الحزبيّة، فيمدّد البرلمان لنفسه ويؤجّل الانتخابات طالما كان يحقّق مصلحة للقوى الحاكمة أو يجنبهما مشكلة مستعصية أو خلافاً يحتاج إلى تسويات أو تنازلات للحلّ.

في 24 شباط فبراير الماضي، حدّد رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني الأول من شهر تشرين الأول أكتوبر من عام 2022 موعداً لإجراء انتخابات الدورة السادسة لبرلمان إقليم كردستان. حيث جرت انتخابات الدورة الخامسة في 30 أيلول سبتمبر 2018، فيما عقدت الجلسة الأولى لتلك الدورة في السادس من تشرين الثاني نوفمبر 2018.

وتقول مفوضية الانتخابات في إقليم كردستان أنّها ستحتاج إلى ستة أشهر في المتوسط للتحضير للانتخابات، لكن قبلها على البرلمان الكردستاني إقرار قانون لتجري الانتخابات وفقاً له، واختيار مفوضية جديدة؛ لأنّ المفوضية السابقة انتهت مدّتها القانونيّة وهناك نقص في عدد أعضائها يجب شغل مواقعهم في حال الاتفاق على التمديد لها في البرلمان.

وجرت آخر عمليّة انتخابية لبرلمان إقليم كردستان في نهاية أيلول سبتمبر 2018 (الدورة الخامسة) والتي كان من المفترض إجراؤها قبل ذلك التاريخ بعام كامل (وتحديداً في أيلول 2017) إلّا أنّها تأجلت بسبب الخلافات السياسيّة بين القوى الرئيسيّة ومع إصرار الحزب الديمقراطيّ على إجراء استفتاء انفصال الإقليم عن العراق.

ومع عدّم اتفاق القوى السياسيّة على قانون جديد لانتخابات الدورة السادسة، إلى جانب عدّم وجود مفوضية للانتخابات أصبح من المستحيل إجراء الانتخابات في الموعد المقرّر. وتجري القوى الرئيسيّة في كردستان مشاورات متقطّعة لمناقشة تأجيلها إلى ربيع عامّ 2023 ما يعني التمديد للبرلمان الحاليّ لنحو ستة أشهر.

### 30 سنة بخمس دورات فقط

#### الدورة الأولى 1992

للفترة بين 1992 إلى 2005، أي خلال 16 عامًا جرت دورتان انتخابيتان فقط، الدورة الأولى وكانت أوّل تجربة انتخابية في كردستان العراق بعد تحرره من سلطة الحكومة العراقيّة التي كان يقودها صدام حسين، جرت بتاريخ 19/5/1992 بموجب القانون رقم ( 1 ) للجبهة الكردستانية وبإشراف ورعاية ممثلي العديد من المنظمات الأجنبية العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبسبب الاقتتال الداخلي الكرديّ بين الديمقراطيّ الكردستاني والاتحاد الوطنيّ في آيار مايو 1994 تعذر إجراء انتخابات الدورة الثانية، وانقسم البرلمان وشلّ عن العمل لنحو أربع سنوات قبل أن يعود الحزبان لإتفاق شامل جرى برعاية أمريكيّة وعرف لاحقاً بـ"اتفاقية واشنطن للسلام" التي وقّعت عامّ 1998 بين الزعيمين

الكرديين جلال طالباني ومسعود بارزاني وبحضور وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت, وعقد أول اجتماع مؤتد للبرلمان بعد تغيير عدد كبير من أعضائه, بتاريخ 2002/10/4 وسمي البرلمان حينها بالدورة الانتقالية.

#### الدورة الثانية 2005

جرت انتخابات الدورة الثانية للبرلمان الكردستاني (المجلس الوطني الكردستاني) في 30 كانون الثاني يناير 2005 تزامناً مع انتخابات مجلس النواب العراقي وانتخابات مجالس المحافظات, وكانت تلك الانتخابات الأولى في كردستان والعراق بعد سقوط نظام حزب البعث.

#### الدورة الثالثة 2009

قبل تأريخ إنتهاء الدورة الثانية لبرلمان كردستان (آيار 2009) اقترح عدنان المفتي رئيس الدورة الثانية لبرلمان كردستان في كتاب وجهه إلى رئيس إقليم كردستان أن تجرى انتخابات الدورة الثالثة في 2009/5/19, باعتبار أن أول إنتخابات لبرلمان كردستان أجريت في مثل ذلك التاريخ. لكن ذلك الموعد لم يتحقق لتجري الانتخابات في 2009/7/25 .

#### الدورة الرابعة 2013

قبل انتهاء الفترة القانونية للدورة الانتخابية الثالثة لبرلمان إقليم كردستان, خاطب أرسلان بايز رئيس البرلمان, رئاسة إقليم كردستان لتحديد موعد لاجراء انتخابات الدورة الرابعة لبرلمان الإقليم قبل نهاية دورته الثالثة في 2013/9/7 وأصدر رئيس إقليم كردستان قرارًا بتحديد يوم 2013/9/21 موعدًا لإجراء

الانتخابات البرلمانية إلى جانب انتخابات رئاسة إقليم كردستان باعتبار أن الفترة القانونية لولاية رئيس الإقليم تنتهي في نفس الموعد.

الدورة الخامسة 2018

جرت في 30 سبتمبر أيلول 2018 انتخابات الدورة الخامسة للبرلمان الكردي والتي كان من المفترض إجراؤها في أيلول من عام 2017 إلا أنها تأجلت بسبب الخلافات السياسية بين القوى الرئيسية وإصرار الحزب الديمقراطي على إجراء استفتاء انفصال إقليم كردستان عن العراق في سبتمبر أيلول 2017 بدل إجراء الانتخابات البرلمانية.

### تأخير من التأجيلات وخرق المدد

خلال 28 عامًا من الحكم في إقليم كردستان، لم تُجر أية انتخابات عامة في موعدها المقرر قانونًا كل أربع سنوات. فخلال 31 عامًا من الحكم المطلق للقوى الكردية جرت في محافظات أربيل، والسليمانية، ودهوك و حلبجة، التي تخضع لسلطة حكومة كردستان، خمس عمليات انتخابية للبرلمان الكردي، كما جرت عمليتان انتخابيتان لمجالس المحافظات وواحدة لانتخاب رئيس الإقليم. فبين الدورة الأولى التي مددت لثلاث مرات والدورة الثانية هناك 13 سنة من التأخير والتأجيلات بسبب الحرب الداخلية في كردستان ولاحقًا إسقاط حكومة حزب البعث وحصول التغيير في العراق.

وبين الدورة الثانية والثالثة حدث تأخير لسته أشهر، حيث أن مقترح إجراء الانتخابات في 19 آيار الذي قدّمه رئيس البرلمان في حينها عدنان المفتي لم يحظ بالموافقة، فقد وجّه رئيس إقليم كردستان كتابًا في 11 نيسان أبريل 2009

إلى رئاسة البرلمان ذكر فيه أنه ليس بمقدور المفوضية العليا للانتخابات إجراء الانتخابات في 19 آيار "بسبب عدّم تخصيص الحكومة الفدرالية ميزانية خاصّة لمفوضية الانتخابات وعدّم وجود خطّة ماليّة واضحة وإمكانيات فنية لازمة" قبل أن تقول المفوضية العليا للانتخابات بأنّها على استعداد لإجراء الانتخابات في 2009/7/20, ليتّم لاحقاً تحديد يوم 2009/7/25 موعداً لإجراء الانتخابات.

وبين الدورة الثالثة والرابعة للبرلمان الكردستاني هناك أيضاً فترة تأخير امتدت لشهرين, وبين الدورة الرابعة والخامسة حصل تأخير لمدة عام كامل بسبب الخلافات السياسيّة بين القوى الكردية الحاكمة, وكانت تلك الدورة قد شهدت شللاً في عقد جلسات البرلمان لمدة قاربت عامين بعد أن منع الحزب الديمقراطي الكردستاني رئيس البرلمان محمّد يوسف عن حركة التغيير, من دخول أربيل ومزاولة عمله في مجلس النواب عقب احتدام الخلافات بين الحزبين على عدّة ملفات سياسيّة وإدارية واقتصادية.

### التأجيلات وشرعيّة التفويض

في مطلع تموز 2022 أكّد نائب رئيس برلمان كردستان هيمان هورامي, فشل الاجتماعات التي عقدها الأحزاب الكرديّة لتقريب وجهات النظر المختلفة بشأن عدّة نقاط تتعلق بانتخابات برلمان كردستان, وقال في مؤتمر صحفي, أنّ المحاولات التي بذلت "لم تسفر عن نتيجة تذكر", مستبعداً إمكانيّة إجراء في موعدها "حتى لو اتفقت كلّ الأطراف".

وكشف أنّ لدى الأحزاب رؤى مختلفة بشأن طبيعة قانون الانتخابات, كما هيكلية مفوضية الانتخابات, وطبيعة نظام الدوائر الانتخابيّة.

ويلجأ قادة الاقليم دائماً لتبرير تأجيل المواعيد الانتخابية "بضمان المصلحة العليا"، فبات من المقبول لديها التأجيل المتكرّر حيال احتمال "تأجيل الوضع السياسي". يقول هورامي: "نحن في برلمان كردستان لا نريد أن نكون عاملاً لزعزعة الوضع السياسي عبر تجاهل البعد السياسي وأخذ البعد القانوني في الاعتبار فقط".

ويرى أن "الانتخابات لا تجري وفق منطق الأغلبية والأقلية، بل تحتاج إلى نوع من التفاهم، لذا من الأفضل أن تتأجل عدّة أشهر شرط أن تشارك فيها كلّ الأطراف وتبقى كردستان كياناً موحدًا، على أن تجري بسرعة وفي وقت قصير وتؤدي إلى انقسام كردستان".

وكانت القوى السياسيّة ورؤساء الكتل البرلمانيّة، قد عقدوا بين تشرين الثاني وحزيران سلسلة من الاجتماعات جرى اثنان منها بحضور ممثلة الأمين العامّ للأمم المتّحدة جنين بلاسخارت، لبحث إجراء الانتخابات والاتفاق على المتطلبات السياسيّة والقانونيّة والإجرائيّة، لكنّها فشلت في التوصل إلى تفاهمات في ظلّ التباين الكبير في مطالب الأطراف المختلفة.

وفي ظلّ المحاولات الأمامية لتقريب وجهات النظر وتشديدها على أهميّة تنظيم الانتخابات في مواعيدها، أوضح نائب رئيس البرلمان وهو من كتلة الحزب الديمقراطيّ، أن التقارب السياسيّ يسهم في الوصول إلى تقارب من الناحية القانونيّة لإجراء الانتخابات في الموعد المقرّر (1 تشرين الأوّل)، وقال "من المعيب جدًّا للأحزاب السياسيّة وكلّ الكتل ومواطني كردستان، عدّم تمكنا من إجراء الانتخابات في موعدها".

وأشار هورامي أنّ كلَّ ما اتفقت عليه الأطراف السّياسيّة خطوط عامّة تتمثّل في ضرورة أن "تكون الانتخابات شفافة قدر الإمكان، وأنّ تجري وفق سجل ناخبين تثق به أغلبية الأطراف، وهو سجل الناخبين البايومتري لانتخابات مجلس النواب العراقيّ التي جرت في تشرين الأوّل 2021".

### القانون والمكوّنات والمفوضية

وتتمحور الخلافات حول عدّة نقاط رئيسة، الخلاف الأوّل يتعلق بتفاصيل قانون الانتخابات، هل سيعتمد على نظام الدائرة الواحدة أو الدوائر المتعددة؟ فكلّ نظام فوائده ومضاره للقوى الكبيرة والصغيرة. ويفضّل الديمقراطي الكردستاني اعتبار الإقليم دائرة واحدة ويؤيّد في ذلك قوى صغيرة مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي حيث يمكّنها ذلك النظام من جمع أصواتها والفوز بمقعد أو مقعدين، في حين يريد الاتحاد الوطني وقوى التغيير والجيل الجديد والقوى الإسلاميّة نظامًا متعدد الدوائر وهو ما سيحرم الديمقراطيّ من الفوز بمقاعد إضافية في عدّة مناطق.

الخلاف الثاني يتمثّل في التصويت للمكوّنات، حيث يطالب الاتحاد الوطني وحركة التغيير مع القوى الإسلاميّة المعارضة بأنّ يحصر التصويت لمقاعد كوتا المكونات بأبناء المكونات وضمن قوائم خاصّة، بينما يريد الحزب الديمقراطيّ استمرار الآلية المعتمدة في الدورات السابقة والتي تمكّن أي ناخب (حتى لو لم يكن من أبناء المكونات) من التصويت للمكوّنات وهو ما يضمن لها كسب مقاعد كوتا المكونات عبر تكليف عدد محدود من مرشحيها للتصويت لهم. وتؤيّد العديد من القوى السّياسيّة الممثلة للمكوّنات حصر التصويت لمقاعد أبناء المكوّن نفسه لكي يمثلها الفائزون بشكل حقيقي.



كما أنّ بعض القوى الكرديّة تقول أنّ عدد مقاعد كوتا المكوّنات كبير ويجب تقليصها قياساً لمقاعد البرلمان الكردستاني (11 مقعداً من 111)، مشيرين إلى أنّ الحزب الديمقراطيّ بات يستغل تلك المقاعد ليفرض سياساتها على البرلمان بدفع نواب المكونات للتصويت لصالح رؤيته في الملفات الخلافية.

ويعلّق نائب رئيس البرلمان هيمن هورامي على ذلك بالقول: "نحن في رئاسة برلمان كردستان نعتقد بأنّ المكوّنات عليها أن تقرّر بنفسها سبل تمثيلها. هل تريد أن تخفض عدد ممثليها؟ وهل ترغب في أن تكون كردستان دائرة انتخابيّة واحدة أم عدّة دوائر انتخابيّة تتوزع على المحافظات؟ وهذه نقاط لم تحسم لحد الآن".

وهناك خلافات تتعلق بسجل الناخبين، الذي يتفق غالبية القوى السياسيّة على أنّه غير نضيف وأنّه يضمّ عشرات آلاف المتوفين الذين يجب حذفهم، وأنّ فيه إشكالات كبيرة ويجب عدّم الاعتماد عليه للانتخابات المقبلة. كما أن هناك خلافاً بشأن آلية احتساب الأصوات.

تضاف إلى تلك الخلافات مشكلة انتهاء التفويض القانوني لمفوضية الانتخابات التي تأسست وفق مبدأ التخاص الحزبي والحجوم في الدورة الرابعة للبرلمان، وباتت منذ أكثر من عامين منتهية الصلاحية القانونية، ويجب التجديد لها في البرلمان بعد تكملة اثنين من أعضائها الناقصين أو تشكيل مفوضية جديدة.

وتضمّ المفوضية الحاليّة المنتهية الصلاحية تسعة أعضاء منقسمين بين (3) للديمقراطيّ، 2 للاتحاد الوطنيّ، 2 لحركة التغيير، ونائب للجماعة الإسلاميّة ونائب للاتحاد الإسلاميّ)، ويريد الحزب الديمقراطيّ زيادة عدد أعضائه بالمفوضية باعتباره يملك نحو 40% من مقاعد البرلمان الحاليّ، وترفض القوى الأخرى ذلك،

ويريد بعضها التجديد للمفوضية بعد اكمال عدد أعضائها (تضمّ حالياً سبعة من أصل تسعة) في حين يشكّ مسؤولون بحركة الجيل الجديد بمهنية المفوضية ويشيرون إلى بنائها الحزبي، ويلفتون إلى غيابهم عنها رغم كونهم الحزب الثالث في الإقليم.

### انتخابات مجالس المحافظات المنسية

خلال 30 سنة من الإدارة الكرديّة جرت عمليتان انتخابيتان لاختيار مجالس المحافظات بإقليم كردستان، الأولى في كانون الثاني 2005 مع انتخابات مجالس المحافظات العراقيّة، وكان يفترض أن ينتهي العمر القانوني لتلك المجالس في عام 2009 إلا أن انتخابات الدورة الثانية تأجلت حتى نيسان 2014. وكان يفترض أن ينقضي عمر الدورة الثانية لتلك المجالس في 2018 لكن منذ ذلك التاريخ يتم التمديد لها ولم يتم تحديد أي تاريخ لإجراء انتخابات جديدة تلك المجالس التي لا تزال تعمل ولم يتم حلّها كما حصل في باقي مناطق العراق.

يرى مسؤولون بحركة الجيل الجديد الكرديّة المعارضة كما بقوى المعارضة الإسلاميّة ومسؤولين سابقين بحركة التغيير أن القوى الحاكمة في كردستان لا تحترم المواعيد القانونيّة لإجراء الانتخابات وتؤجّل مواعيد إجرائها كلّما وجدت أن الانتخابات لا تخدم مصالحها، في ظلّ ضعف الجهاز القضائيّ وعدم وجود دستور، وفشل بناء نظام حكم سليم يعتمد على مؤسسات فاعلة، وتحزيب المؤسسات المدنية والعسكرية ومفاصل الإدارة والاقتصاد. ويشدّد هؤلاء أن التفويض الشعبيّ عبر الانتخابات يرتبط بمواعيد محدّدة ولا يمكن أن يكون مفتوحاً، ولا يحقّ للبرلمان التمديد لنفسه كلّما أراد، مؤكّدين أن أنظمة الحكم التي تحترم نفسها ومواطنيها تعدّ المواعيد الانتخابية مقدّسة ولا يجوز التلاعب بها.

ويرى مراقبون للشأن الانتخابي أنّ المواعيد الانتخابية تُؤجّل كلما كانت هناك أزمات تُؤثّر على أصوات الحزبين، مشيرين إلى أنّ نسب التصويت التي كان الحزبان يحصلان عليها من مجموع أصوات الناخبين تراجعت من 70% في بعض الدورات الانتخابية إلى نحو 23% في الانتخابات الأخيرة، حيث تراجعت نسبة المشاركين في التصويت عمومًا إلى نحو 35% من مجموع الناخبين في إقليم كردستان، وحصل الحزبان على نحو ثلثي أصوات المقترعين.

وينبّه كتاب وباحثون كرد من خطورة تأجيل مواعيد العمليات الانتخابية وتمديد البرلمان لعمره بخلاف "شرعية مدد التفويض الشعبية"، مشيرين إلى أنّ هذا لا يهدّد سلامة تطور النظام الديمقراطيّ فقط بل يفرّغ العملية الديمقراطية من محتواها، ويعمّق عدّم ثقة الناخبين بجدوى الانتخابات كأفضل وسيلة لإحداث التغيير، وبالتالي تزايد نسب عدّم المشاركة والعزوف عن التصويت وهو ما يحدث منذ أكثر من 12 عامًا.

ويقول مراقبون للمشهد الكردستاني أنّ ضرب المواعيد الانتخابية كما تعطيل فرص جعل الانتخابات وسيلة للتغيير، هي نتيجة متوقعة لفشل المجتمع في بناء معارضة قويّة لأحزاب السلطة قادرة على خلق مؤسسات مدنية حيوية وقواعد عمل سياسيّ تفرض القبول بمبدأ "تداول السلطة" بدل تقسيمها الذي اعتمد كمبدأ منذ أوّل انتخابات جرت في عام 1992 والذي أصاب المسيرة الديمقراطية للاقليم بالعطب وحول المؤسسات إلى أدوات حزبية لاستمرار نظام لا يؤمن بالمواطنة والمشاركة ولا يضمن المساواة والعدالة، نظام غير قادر على تحقيق التنمية المجتمعية.



مركز رواق بغداد  
REWAQ BAGHDAD CENTER